

الاحتلال ومستوطنوه يرتكبون مجزرة في تل... 4 شهداء بينهم شقيقان و3 إصابات بجروح حرجة

* اقتحام مستشفى نابلس التخصصي واعتقال شقيقين أحدهما مصاب وإغلاق كافة الحواجز المحيطة بمدينة نابلس * إصابات وإحراق منازل ومركبات خلال عدوان على صرة* هدم خزان مياه وتجريف أراض زراعية في بيت فوريك وبيت دجن



الإسراع في إجراءات التحقيق والملاحقة بحق المسؤولين الإسر الإيليين والمتورطين في جرائم المستوطنين، باعتبارها جزءا من سياسة دولة منهجة تستهدف المدنيين الفلسطينيين، وتؤكدأن استمرار الصمت الدولي يشجع الاحتلال على المضي قدما في ارتكاب المزيد من المجازر والانتهاكات بحق أبناء شعبنا.

وزارة الخارجية والمغتربين

ورفضت وزارة الخارجية والمغتربين، روايات سلطات الاحتلال المضللة بمختلف مستوياتها السياسية والعسكرية والاستعمارية، لتبرير جرائمها بحق أبناء شعبنا، في محاولة لتحويل الجدل إلى ضحية. وأكدت أن هذه الروايات تأتي أيضا لتبرير فرض المزيد من الحصار والإغلاقات على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، وتقطيع أوصالها بالحواجز العسكرية، وفصل طرق المرور، وتسريع شرعنة البؤر الاستعمارية، وتوسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء مستوطنات جديدة. وحذرت من المحاولات المتسارعة، خاصة في ظل أجواء الانتخابات الإسرائيلية، لتوظيف خطاب الإبادة والتخريض والتصعيد الرسمي الصادر عن السياسيين الإسرإيليين، وتحويل معاناة شعبنا إلى أداة لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية وتعزيز شعبية اليمين المتطرف. وأكدت أن التصريحات التخريبية الصادرة عن أركان حكومة الاحتلال، وما يرافقها من محاولات لتضليل الرأي العام الدولي، تمثل خطابا رسميا يجري توظيفه لتبرير الجرائم المرتكبة بحق شعبنا، وتهينة البيئة السياسية والإعلامية لتوسيع العدوان، وهندسة مخططات الإبادة والتجهيز القسري في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وشددت الوزارة على أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية الاحتلال الإسرإيلي للأرض الفلسطينية، وضرورة إنهائه دون تأخير، وتفكيك المستوطنات، ووقف الوجود الاستعماري غير الشرعي، التزاما بالقانون الدولي. وأشارت إلى أنها تواصل، بالتنسيق مع سفارات وبعثات دولة فلسطين، جهودها لحشد موقف دولي ضاغط لوقف العدوان وسياسات الاحتلال وإرهاب المستوطنين، ومسائلة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات. وطالبت الوزارة المجتمع الدولي ومؤسساته، بالتحرك العاجل لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، واتخاذ إجراءات رادعة لوقف إرهاب المستوطنين، ولجم مخططات حكومة الاحتلال الرامية إلى إبادة وتهجير شعبنا الفلسطيني. وأدانّت "الخارجية" المجزرة والجريمة الإرهابية التي ارتكبتها ميليشيات المستوطنين، بالشراكة مع قوات الاحتلال، بحق أبناء شعبنا في تل.

وأكدت أن هذه المجزرة تمثل صورة متجددة للنكبة المستمرة التي يتعرض لها شعبنا، وتنعكس التكامل في الجرائم والأدوار والازدياد المتعمد لهذه الجرائم المنسقة بين سلطات الاحتلال وقواتها وعصابات المستوطنين في تنفيذ سياسة إسرإيلية رسمية منهجة لخدمة انتخاباتهم ومشروعهم التصفوي والتي تقوم على إطلاق يد المستوطنين لارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، بهدف إبادتهم وترهيبهم وتهجيرهم قسرا من أرضهم، ومحاولة فرض المزيد من الوقائع الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، في إطار سياسة الضم والتطهير العرقي.

وأشارت "الخارجية" إلى أن استمرار جرائم المستوطنين الإرهابين وتضاعفها، سببه الحماية والحصانة التي توفرها سلطات الاحتلال لمرتكبي هذه الجرائم، إلى جانب التحريض الرسمي المتواصل والتي تشكل البيئة التي ترعى وتغذي الإرهاب الاستيطاني وتكرس الإفلات من العقاب.

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي، والدول كافة، بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات عملية وفورية لوقف إرهاب المستوطنين، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا، بما في ذلك فرض عقوبات رادعة على منظومة الاستيطان الاستيطاني ورموزه، ووقف طرق جميع الدول، ومقاطعة المؤسسات والشركات الداعمة للاستيطان، وتفعيل الولاية القضائية العالمية لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم ومن يخلق خلفها.

ينجح في كسر إرادته او اقتلاعه من وطنه.
وجد المجلس الثوري دعوته إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتوحيد الجهود لمواجهة العدوان حتى إنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. وأكدت مفوضية الإعلام والثقافة في حركة "فتح"، أن المجزرة الدموية التي ارتكبتها جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين بحق أبناء شعبنا في تل تبرهن على مدى استفحال النزعة الإرهابية-الإرامية لدى منظومة الاحتلال الاستيطانية التي تستتبع دماء شعبنا؛ لتنفيذ مشروعي التهجير والترحيل، مواصلة حربها الإبادية على شعبنا في قطاع غزة والضفة المحتلة.

وأضافت أن هذه المجزرة التي ارتكبت عقب مجازر في قرى وبلدات (دير جرير وبيت فوريك وجالود والمغير) وغيرها، تضع المجتمع الدولي أمام استحقاقات حاسمة حيال صمته المطبق على عريضة منظومة الاحتلال الاستيطانية وإرهابها ومدمويتها التي تواصل إرهابها المنظم عبر إطلاق العنان لعصابات المستوطنين لارتكاب جرائمها بحق أبناء شعبنا العزل في القرى والتجمعات والبلدات الفلسطينية، مؤكدة أن منظومة الاحتلال تضرب بعرض الحائط القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتسعى إلى تحقيق مآربها التصعيدية الرامية إلى تحقيق مخططات الضم والتهجير.

ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري، والزام منظومة الاحتلال الاستيطانية بالانصياع للقانون الدولي، ومحاسبة قادة الاحتلال بوصفهم مجرمي حرب، مرفدة أن الاكتفاء ببيانات الإدانة يعد موافقة ضمنية على حرب الإبادة الإسرأيلية على شعبنا، وارذراء للقوانين والمواثيق والاتفاقات والمعاهدات الدولية.

دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير

وأدانت دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير الفلسطينية بأشد العبارات المجزرة المروعة والجريمة الإرهابية التي ارتكبتها ميليشيات المستوطنين، تحت حماية وإسناد قوات الاحتلال، بحق أبناء شعبنا في تل.

وأكدت أن هذه المجزرة تمثل حلقة جديدة في مسلسل النكبة المستمرة التي يتعرض لها شعبنا منذ عقود، وتجسد بوضوح التكامل الكامل بين المؤسسة العسكرية للاحتلال وميليشيات المستوطنين في تنفيذ سياسة إسرأيلية رسمية تقوم على الإرهاب المنظم، والإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والتطهير العرقي، بهدف تفريع الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين، وفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية غير القانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أكدت ان التصعيد الخطير في جرائم المستوطنين ما كان ليلعب هذا المستوى لولا الحماية السياسية والقانونية والعسكرية التي توفرها حكومة الاحتلال لمرتكبي هذه الجرائم، إلى جانب التحريض الرسمي المتواصل من كبار المسؤولين الإسرإيليين، الأمر الذي يكرس ثقافة الإفلات من العقاب ويشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقالت الدائرة ان الاعتداءات التي تنفذها ميليشيات المستوطنين، بدعم مباشر من سلطات الاحتلال، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتشكل جزءا من سياسة منهجية تهدف إلى تقويض حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره، وتقويض فرص تحقيق السلام القائم على العدالة والقانون الدولي. وطالبت المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية وملموسة لوقف إرهاب المستوطنين، وتوفير الحماية الدولية العاجلة لشعبنا، وفرض عقوبات رادعة على منظومة الاستيطان الاستيطاني ورموزها، وتجفيف مصادر تمويلها، ومنع دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق الدولية، ومقاطعة الشركات والمؤسسات المتورطة في دعم الاستيطان، وتفعيل الولاية القضائية العالمية لملاحقة ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

كما دعت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى

المغير، إضافة إلى عشرات الجرحى، في جرائم تؤكد مضي حكومة الاحتلال في تنفيذ سياسة القتل المنظم والإرهاب الاستيطاني بحق أبناء شعبنا، في إطار مخطط يستهدف اقتلاع الفلسطيني من أرضه وكسر إرادته الوطنية. وأكدت أن هذا التصعيد يأتي امتدادا لسلسلة الاعتداءات الإرهابية التي شهدتها، خلال الأيام الأخيرة، قرى جالود، وبيت دجن، والتوانة، وبيرين، وخلة الفرن، وخلة الحمص، وتجمع التبنة البدوي، ومناطق واسعة من مسافر يطا، حيث شملت الاعتداءات إحراق المنازل والأراضي الزراعية، وإطلاق النار على المواطنين، والاعتداء على الممتلكات، وتخريب مصادر المياه، واقتلاع الأشجار، في محاولة منهجة لبث الرعب بين أبناء شعبنا، وفرض التهجير القسري، والاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية. وشددت "فتح" على أن الإرهاب الاستيطاني الذي يستهدف أبناء شعبنا في الضفة المحتلة لم يعد مجرد اعتداءات متفرقة، بل أصبح أداة رسمية تنفذها حكومة الاحتلال ضمن مشروعهما الاستيطاني الرامي إلى فرض وقائع جديدة على الأرض عبر القتل والإرهاب والتهجير القسري والاستيلاء على الأراضي، مستفيدة من استمرار عجز المجتمع الدولي عن محاسبة الاحتلال على جرائمه، الأمر الذي شجعها على التمدادي في انتهاكاتها وتصعيد عدوانها بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا.

ودعت "فتح" الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمحكمة الخائية الدولية، وجميع الدول التي تؤمن بمبادئ القانون الدولي، إلى التحرك الفوري لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، ووقف إرهاب المستوطنين، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وفرض إجراءات رادعة تكفل إنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

وأهابت "فتح" بأبناء شعبنا كافة، وبمختلف قواه وقصائله الوطنية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات دولة فلسطين، والقوى والفعايلات الوطنية والشعبية، إلى توحيد الجهود وتحمل المسؤولية الوطنية في حماية أبناء شعبنا ومقدراته في القرى والبلدات المستهتفة، والتصدي لعدوان عصابات المستوطنين، وضون الأراضي والمنازل ودور العبادة الإسلامية والمسيحية، من مساجد وكنائس، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتعزيز لجان الإسناد والحماية الشعبية، بما يعزز صمود المواطنين وإفشال مخططات الاحتلال الرامية إلى التهجير والاقتلاع وفرض الوقائع بالقوة.

وأكدت "فتح" أن شعبنا، الذي يواجه عدوانا مفتوحا على وجوده في غزة والضفة بما فيها القدس، سيبقى ثابتا على أرضه، متمسكا بحقوقه الوطنية المشروعة، ولن تنجح جرائم الاحتلال وإرهاب مستوطنيه في كسر إرادته أو انتزاع حقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونعى المجلس الثوري لحركة "فتح" شهداء المجزرة التي ارتكبتها جيش الاحتلال في تل غرب نابلس، وشهداء شعبنا اللذين أرقوا وهم يدافعون عن ثرى فلسطين.

وتوجه المجلس الثوري بالتحية إلى جماهير شعبنا في الوطن والشتات، مترحما على شهداء مجزرة تل وجميع شهداء شعبنا الذين أرقوا جراء جرائم الاحتلال الإسرإيلي وإرهاب المستوطنين، مقدما بالتعازي إلى ذويهم، ومتمنيا الشفاء العاجل للجرحى، ومؤكدا أن هذه المجزرة لن تسقط بالتقادم ولن تعفي مرتكبيها من المساءلة. وحذر المجلس من التصعيد الخطير في الضفة المحتلة، حيث تواصل مجموعات المستوطنين، بحماية قوات الاحتلال، تنفيذ اعتداءات منظمة تستهدف المواطنين ومنازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم، في إطار سياسة استيطانية تهدف إلى فرض الوقائع بالقوة وتهجير أبناء شعبنا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأدان المجلس الثوري استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أبناء شعبنا في قطاع غزة، وما يرافقها من استهداف ممنهج للمدنيين، وتدمير للبنية التحتية، وتجويع وتهجير قسري، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وندد بسياسات الاحتلال الرامية إلى تهويد مدينة القدس المحتلة، وتكثيف الاستيطان، والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفرض وقائع باطلة تستهدف طمس الهوية العربية الفلسطينية للمدينة، وتقويض مكانتها التاريخية والقانونية.

وعمل المجلس حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم، داعيا المجتمع الدولي إلى الانتقال من الإدانة اللفظية إلى خطوات عملية من خلال التدخل العاجل لوقف اعتداءات الاحتلال وإرهاب المستوطنين، وتوفير حماية دولية لشعبنا، وفرض عقوبات على قادة منظومة الاستيطان والمستوطنين المتورطين، وكل من يدعمهم أو يوفر لهم الحماية، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة، وملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم أمام القضاء الدولي.

وشدد على ضرورة دعم صمود المواطنين، وتعزيز النفير الوطني، وإسناد لجان الحراسة والحماية الشعبية في القرى والتجمعات المستهدفة ضمن إطار وطني منظم، مشددا على أن شعبنا سيبقى صامدا متمسكا بأرضه وحقوقه الوطنية، وأن إرهاب الاحتلال والمستوطنين لن

بيت فوريك وبيت دجن شرق نابلس، وجرفوا أراض زراعية في محيطه. وأفادت مصادر أمنية ومحلية، بأن مستوطنين اقتحموا بجرافات وحماية قوات الاحتلال بلدتي بيت فوريك وبيت دجن، وهدموا خزان المياه الزراعي الذي يغذي البلدين، وجرفوا عشرات الدونمات من الأراضي المزروعة بأشجار زيتون، في محيطه. وأضافت أن جرافات الاحتلال أغلقت فجرا جميع الطرق الفرعية في البلدين. واعتقلت قوات الاحتلال 9 مواطنين من بلدتي سالم وبيت فوريك.

وأفادت مصادر أمنية ومحلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بيت فوريك واعتقلت محمد ناصر حنني، وحمادة فادي علان خطاطبة، وإبراهيم محمود شحادة حنني، وحامد محمد الشولي، وسيمر زهدي مليطات، وإبراهيم مجاهد أبو حيط، وأيهم رائد مليطات.

كما اقتحمت قوات الاحتلال سالم واعتقلت المواطنين أنس عاكف اشتية، ومحمد لطفي عواد، بعد مداهمة منزليهما.

المجلس الوطني

وقال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، إن ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يعد مجرد اعتداءات متفرقة، بل يمثل سياسة منهجة للتطهير العرقي والإرهاب المنظم، تنفذها قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين الراهابية، في إطار مشروع استيطاني يستهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه بالقوة والإرهاب.

وأضاف فتوح أن الجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين الراهابية، في تل، تمثل دليلا جديدا على الشراكة الكاملة بين جيش الاحتلال والمستوطنين في تنفيذ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يؤكد أن الإرهاب الاستيطاني أصبح أداة رسمية في منظومة الاحتلال.

وأكد أن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، وتستوجب ملاحقة ومحاسبة قادة الاحتلال وقادة التنظيمات الاستيطانية المسلحة، باعتبارهم مسؤولين عن جرائم حرب وإرهاب منظم ضد المدنيين الفلسطينيين. وأشار فتوح إلى أن الضفة الفلسطينية المحتلة تتعرض لحملة منظمة من القتل والحرق والتهجير القسري، في إطار مشروع استيطاني يهدف إلى فرض وقائع بالقوة وتقويض الوجود الفلسطيني على أرضه. وشدد على أن لحظة الاختبار الحقيقية للمجتمع الدولي لم تعد في إصدار بيانات الإدانة، بل في قدرة المنظومة الدولية على إنفاذ القانون، مؤكدا أن الصمت أمام إرهاب الدولة والاستيطان المسلح لم يعد موقفا سلبيا، بل تحول إلى غطاء يطيّل أمد الجريمة ويقوض هيبة العدالة الدولية، فيما أصبح كسر دائرة الإفلات من العقاب استحقاقا قانونيا لا يقبل المزيد من التأجيل.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

وحملت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" حكومة الاحتلال الإسرإيلي، برئاسة بنيامين نتنياهو، والوزيرين المتطرفين إيتamar بن غفير وبنيسلايل سموريتريش، المسؤولية الكاملة عن الجرائم الإرهابية المتواصلة التي ترتكها عصابات المستوطنين بحق أبناء شعبنا في بلدات وقرى الضفة المحتلة، باعتبارها الجهة التي توفر لها الحماية والإسناد السياسي والعسكري، وتطلق يدها لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية الهادفة إلى التهجير القسري، والاستيلاء على الأراضي، وتوسيع الاستيطان، وكسر إرادة شعبنا، في تصعيد خطير يكشف انتقال حكومة اليمين الإسرإيلي المتطرف إلى مرحلة أكثر عدوانية وتنظيما في استهداف الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

وقالت "فتح" في بيان صحفي: "في الوقت الذي تتواصل فيه الحرب المدمرة على قطاع غزة، وما خلفته من كارثة إنسانية غير مسبوقة، ومن آلاف الضحايا والجرحى والنازحين، تتواصل، بالتزامن مع ذلك، الاقتحامات الاستفزازية للمسجد الأقصى المبارك بقيادة الوزير المتطرف إيتمار بن غفير، فيما تشهد الضفة الغربية تصعيدا غير مسبوق في إرهاب المستوطنين، في إطار مشروع احتلالي واحد يستهدف الأرض والإنسان والمقدسات الفلسطينية".

وأضافت: "اليوم (الجمعة)، تتعرض بلدات وقرى تل جنوب غرب نابلس، وبيت فوريك شرق نابلس، ودير جرير والمغير شرق رام الله، إلى جانب حيث شرق قلقيلية، لهجمات إرهابية واسعة تشنها عصابات المستوطنين، بحماية وإسناد مباشر من قوات الاحتلال، في تصعيد دموي غير مسبوق استهدف أبناء شعبنا وممتلكاتهم وأراضيهم، في الوقت الذي تتعرض فيه عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في مختلف محافظات الضفة الغربية لاعتداءات يومية ومتواصلة من قبل عصابات المستوطنين، في إطار سياسة منظمة تهدف إلى إرهاب المواطنين، وفرض التهجير القسري، وتوسيع المشروع الاستيطاني على حساب الأرض الفلسطينية".

وأشارت "فتح" في بيانها إلى أن هذا العدوان أسفر، عن ارتقاء أربعة شهداء في تل، وشهيدين في بيت فوريك، وشهيد في جنين، وشهيدين في دير جرير، وشهيد في

نابلس- رام الله- الحياة الجديدة- وفا- ارتكبت قوات الاحتلال الإسرإيلي ومستوطنون ارهابيون، أمس الجمعة، مجزرة جديدة في قرية تل جنوب غرب نابلس، أسفرت عن استشهاد أربعة مواطنين من عائلة واحدة، في تصعيد جديد لاعتداءات في الضفة الفلسطينية المحتلة. ونددت قوى وشخصيات وطنية بالمجزرة وطالبت بتوفير حماية دولية لشعبنا.

وأعلنت وزارة الصحة استشهاد أربعة مواطنين، وإصابة أربعة آخرين، بينهم ثلاثة بجروح حرجة، برصاص الاحتلال، خلال تصدي المواطنين لعدوان مستوطنين على القرية.

والشهداء هم: إبراهيم حسين علي صيفي وشقيقه جواد، وفاروق عدنان علي صيفي، وعمران أحمد علي صيفي. وأفاد أمين سر حركة "فتح" في تل، عصام الصيفي، بأن مستوطنين ارهابيين هاجموا منزليْن في المنطقة الشرقية من البلدة، فنصدي لهم الأهالي وأجبروهم على الانسحاب.

وأضاف: "بعد نصف ساعة، هاجم المستوطنون المنطقة الغربية من البلدة مرة أخرى، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات بالأيدي بين الأهالي من جهة، والمستوطنين وخوذ الاحتلال الذين اقتحموا المنطقة لتوفير الحماية لهم من جهة أخرى".

وتابع أن جنود الاحتلال والمستوطنين أطلقوا النار بشكل عشوائي باتجاه المواطنين، ما أدى إلى استشهاد أربعة شبان، بينهم شقيقان وابنا عمهما، وإصابة أربعة آخرين. كما حولت قوات الاحتلال البلدة إلى منطقة عسكرية مغلقة، فيما استمر انتشار المستوطنين في محيطها. وحسب وزارة الصحة، استشهد 87 مواطنا في محافظات الضفة المحتلة، بينهم 21 برصاص مستوطنين ارهابيين، منذ بداية العام الجاري.

وحمل محافظ نابلس غسان دغلس، حكومة الاحتلال والمستوطنين، المسؤولية عما جرى في تل. وقال في تصريح خاص لوكالة "وفا": إن عصابات المستوطنين المسلحة هي من هاجمت القرية، واعتمدت على المواطنين وممتلكاتهم وتصدى لهم الأهالي، بصورهم العارية وسط اندلاع مواجهات في المنطقة. وأضاف أن ما حدث ينم عن عنجوية الاحتلال، الذي يسعى لفرض أمر واقع وتوفير الحماية للمستوطنين الإرهابين الذين يهاجمون أطراف ومراكز البلدات والقرى الفلسطينية، وهم من يعتدون ويقتلون المواطنين ويحرقون منازلهم ويستولون على أراضيهم.

وأكد دغلس أن المستوطنين يرتكبون المجازر بحق أبناء شعبنا، وجيش الاحتلال يوفر الحماية لهم، في ظل صمت دولي، داعيا المجتمع الدولي التدخل لتوفير الحماية لأبناء شعبنا الذين يواجهون عصابات المستوطنين التي تقتحم منازلهم الأمنة.

اقتحام مستشفى نابلس التخصصي

واقتمحت قوات الاحتلال الإسرإيلي، أمس الجمعة، مستشفى نابلس التخصصي، واعتقلت شقيقين أحدهما مصاب، واعتدت على الطواقم الطبية في قسم الطوارئ. وقالت نائبة رئيس مجلس إدارة مستشفى نابلس التخصصي فاني المصري لـ"وفا"، إن قوات الاحتلال حاصرت المستشفى، واقتحمت قسم الطوارئ، واعتدت على الطاقم الطبي، وقامت بتكبيـل أيدي الأطباء والممرضين.

وأضافت أن قوات الاحتلال اعتقلت شقيقين هما عروة ومجد حسين علي صيفي، علما أن عروة جريح ويعالج في المستشفى نتيجة إصابة بالرصاص في الكتف خلال العدوان على تل، كما استولت على تسجيلات الكاميرات، وحاولت تفجير أبواب مكتب الإدارة في المستشفى. وكانت قوات كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت مدينة نابلس، من حازر حوارة العسكري.

وأغلقت قوات الاحتلال كافة الحواجز العسكرية المحيطة بمدينة نابلس ونصبت حاجزا على الطريق الواصل بين نابلس طوباس، في ظل انتشار واسع في المنطقة.

عدوان إرهابي على صرة

واعتدى مستوطنون على ثلاثة مواطنين، وأحرقوا 6 منازل على الأقل، وعدة مركبات، خلال عدوانهم على بلدة صرة جنوب غرب نابلس.

وأفاد رئيس بلدية صرة نعمان عبد الله، بأن عشرات المستوطنين شنوا عدوانا على البلدة من أطرافها الغربية، واعتدوا على ثلاثة مواطنين بالضرب، وأحرقوا 6 منازل بشكل كلي وجزئي، إضافة إلى 5 مركبات، وعشرات الدونمات من الأراضي المزروعة بالخضراوات والفواكه، وسطا اندلاع مواجهات مع المواطنين لهم، الذين حاولوا التصدي لهم. وذكر بأن جنود الاحتلال الذين اقتحموا البلدة، منعوا المواطنين من الوصول إلى المنطقة.

وأكد الهلال الأحمر بأن طواقم الإسعاف تعاملت مع إصابة ثلاثة مواطنين (45 عاما) و(36 عاما) و(20 عاما) بجروح ورضوض، نتيجة اعتداء المستوطنين عليهم في البلدة، وتم نقلهم إلى المستشفى.

بيت فوريك وبيت دجن وسالم

وهدم مستوطنون، فجر أمس، خزان للمياه بغذي بلدتي

* فتوح: ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة يمثل سياسة منهجة للتطهير العرقي والإرهاب المنظم تنفذها قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين الإرهابية* فتح تنعى شهداء شعبنا وتحذر من التصعيد في جرائم الاحتلال بالضفة وتؤكد استفحال النزعة الإرهابية للاحتلال وعصابات المستوطنين* دائرة حقوق الإنسان بالمنظمة: الاعتداءات التي تنفذها ميليشيات المستوطنين بدعم مباشر من سلطات الاحتلال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية* "الخارجية" ترفض روايات الاحتلال وتحذر من توظيف خطابه في هندسة مخططات إبادة وتهجير شعبنا في الضفة